-لقد ظهرت بوادر الاهتمام بالحوكمة من طرف المنظمات الدولية منذ التسعينيات، وقد اشتد هذا الاهتمام واتسع أكثر بعد الأزمات التي مرت بها اقتصاديات العديد من الدول، أين أصبحت هذه الأخيرة مجبرة على تبني هذا النظام من أجل تحقيق التسيير الفعال لمواردها، بما يضمن تلبية احتياجات مواطنيها، وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة، ويندرج تحت مظلة نظام الحوكمة الحكم الرشيد الذي يحقق مسعاه، من خلال مجموع الطرق والممارسات التي ترتكز على الشفافية، والمساءلة، واحترام القانون.

-يتميز عصرنا الحالي بالتطور التكنولوجي الهائل الذي أسفر عنه إدخال التقنيات الحديثة في مختلف جوانب الحياة، والتي فتحت أفاقا جديدة أمام تجسيد ركائز الحكم الرشيد، من خلال تطوير الأنظمة التقليدية في الأجهزة الحكومية إلى أنظمة الكترونية حديثة، وجعلها أكثر كفاءة وفعالية ضمن نمط تسيير يكون المواطن محوره الأساسي، من خلال تقديم خدمات ذات جودة لمواطنيها، تتميز بإجراءات بسيطة وتكلفة منخفضة، وفي ووقت أقل، وتسيير فعال لمواردها وذلك من خلال إشراك المواطنين في صنع القرارات، وهذا بناء على ما تقدمه من معلومات تتميز بالشفافية والمصداقية، وفي الوقت المحدد، وكل هذا في إطار الحوكمة الالكترونية.

أولا : تعريف الحوكمة الالكترونية :

-تعرف منظمة اليونسكو **الحوكمة الالكترونية** بانها : "استعمال القطاع العام تكنولوجيا الإعلام والاتصال بغرض تحسين المعلومة وتقديم الخدمة، تشجع مشاركة المواطن في عملية اتخاذ القرار لصنع حكومة أكثر شفافية ومساءلة وفعالية."

-أما المجلس الأوروبي فقد أورد التعريف التالي للحوكمة الإلكترونية:

"استخدام التكنولوجيات الإلكترونية في المجالات الثلاثة التالية:

-العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني؛

-قيام السلطة بوظائفها في جميع مراحل العملية الديمقراطية (الديمقراطية الإلكترونية)

-تقديم الخدمات العامة (الخدمات الإلكترونية.)

ثانيا : المكونات الستة للحوكمة الالكترونية :

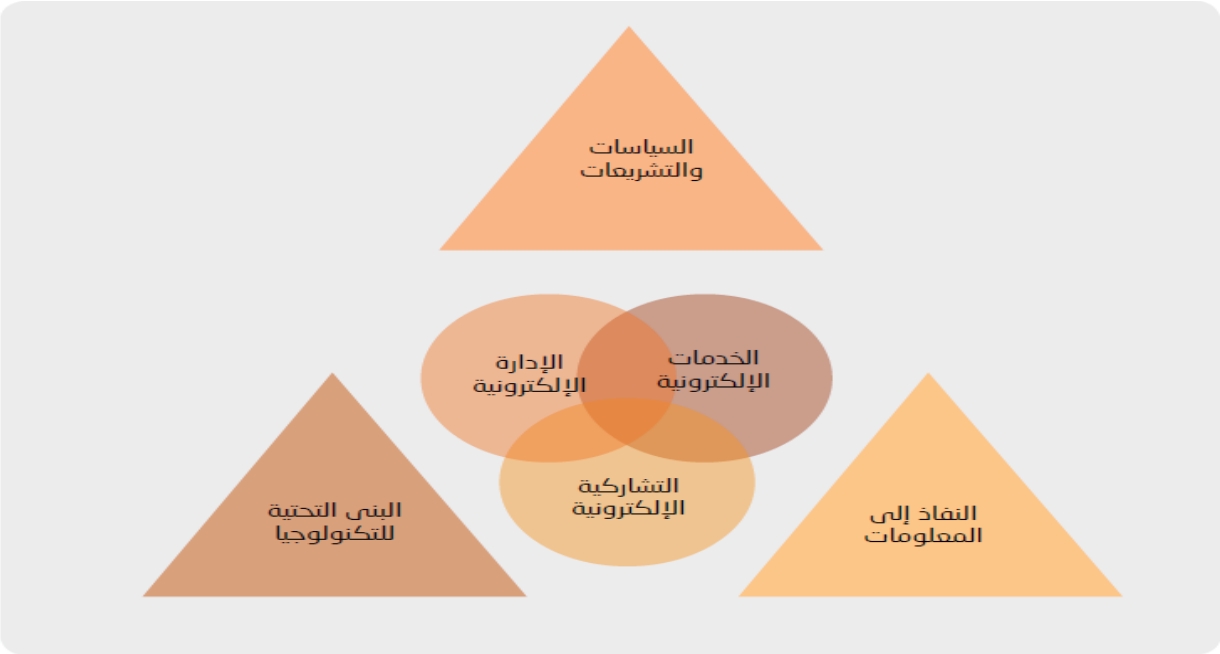

من خلال الشكل يتضح أنّ مبادرة الحوكمة الإلكترونية تتطلب العمل على ثلاث مكونات مترابطة بشكل وثيق، بالإضافة إلى ثلاث مكونات مساعدة ترتبط بها.

- **الإدارة الإلكترونية:** الاستثمار الحكومي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية، ولتحسين كفاءة وظائفها.

- **تقديم الخدمات الإلكترونية:** الاستثمار الحكومي في تقديم الخدمات الحكومية إلكترونيًا للجميع، مثل. خدمات الدفع الإلكتروني، تقديم الطلبات الرسمية، التسجيل الجامعي، الحصول على التراخيص، ...

-**المشاركة الإلكترونية:** الاستثمار الحكومي في تعزيز التفاعل بين المؤسسات الحكومية والمواطنين، بهدف الحصول على سياسات أفضل وخدمات أكثر كفاءة، وأداء حكومي متميز. يرتبط هذا المكون بالتصويت، والمساءلة، ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وتطوير البرلمانات

و بالتالي يتجاوز هذا المكون مجرد تقديم الخدمات ليشمل إشراك الجمهور في الحوار وصنع القرار. **وتشمل :**منصات الاستفتاءات الإلكترونية، منتديات النقاش العام، آليات تقديم الشكاوى والتغذية الراجعة(Feedback) ، ونشر المعلومات الاستباقية.

-**بيئة السياسات والتشريعات :** الاستثمار الحكومي لدعم إطلاق وتنفيذ مشاريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يسهم في التنمية ويعزز السياسات والتشريعات والقواعد الناظمة للحوكمة الإلكترونية. كما يشمل الاستثمار بناء القدرات المؤسسية الداخلية للجهات الحكومية المعنية بوضع السياسات ومراقبة تنفيذها. مثل: قوانين التوقيع الإلكتروني، حماية البيانات الشخصية والخصوصية، الأمن السيبراني، وقوانين المعاملات الإلكترونية التي تضفي الشرعية على الوثائق الرقمية.

.**الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :** يتضمن الاستثمار في البنية التحتية لكل من القطاعين العام والخاص، وفي الربط بالإنترنت لتعزيز استخدام المواطنين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. **تشمل :**شبكات الإنترنت عالية السرعة، مراكز البيانات الآمنة، الأجهزة والبرمجيات، ووجود تشريعات للاتصالات. ويشمل ذلك إنشاء مراكز التواصل ومراكز النفاذ في المناطق النائية والمحرومة، بالإضافة إلى المراكز العامة لتوفير استخدام الإنترنت

.**النفاذ الى المعلومات :** الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الرقمنة واستخدام المعلومات الحكومية بشكل رقمي من قبل المواطنين. ويرتبط هذا الأمر بشكل كبير بالتشريعات الوطنية الخاصة بالنفاذ إلى المعلومات الحكومية، مثل قانون حرية المعلومات

- **ثالثا : العلاقة بين الحكومة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية**

- **الحكومة الإلكترونية :(E-Government)** تركز على تقديم الخدمات الحكومية والمعلومات للمواطنين إلكترونياً (تواصل أحادي الاتجاه).
- **الحوكمة الإلكترونية :(E-Governance)** مفهوم أشمل يغطي جوانب الإدارة والرقابة والمساءلة، ويتضمن قنوات تفاعلية ثنائية الاتجاه تسمح بمشاركة المواطنين في صنع القرار.

باختصار:

"الحكومة الإلكترونية تسأل "كيف نقدم الخدمة بشكل أسرع؟

بينما الحوكمة الإلكترونية تسأل "كيف نتأكد من أن تقديم هذه الخدمة عادل، شفاف، ومسؤول، ويسمح بمشاركة المواطنين في الرقابة عليه؟"

مثال توضيحي: نظام المناقصات الحكومية الإلكتروني

لنفترض أن هناك نظاماً إلكترونياً جديداً لإدارة **المناقصات والمشتريات الحكومية**.

- **الحكومة الإلكترونية (الأداة/التنفيذ):** النظام نفسه هو تطبيق لـ **الحكومة الإلكترونية**.

يقوم هذا النظام بـ:

- نشر إعلانات المناقصات على موقع ويب مركزي.
- السماح للشركات بتقديم عروضها إلكترونياً بدلاً من الأوراق المختومة.
- إرسال إشعارات تلقائية للمتقدمين بحالة طلباتهم.

النتيجة المباشرة :زيادة **الكفاءة** وتقليل الجهد الإداري وتسريع عملية الشراء.

- **-الحوكمة الالكترونية :** تتجسد **الحوكمة الإلكترونية** في القواعد والميزات المضمنة في تصميم هذا النظام والتي تضمن الإدارة الرشيدة:

- **الشفافية :**إلزام النظام بنشر اسم الشركة الفائزة وقيمة العقد والأسباب الموضوعية للاختيار علناً على الموقع.
- **المساءلة :**تصميم النظام لتوثيق كل خطوة في عملية اتخاذ القرار رقمياً (من وافق على ماذا ومتى؟)، مما يسهل عمليات التدقيق اللاحقة ومحاسبة المسؤولين.
- **العدالة :**ضمان تشفير العروض حتى موعد الفتح الرسمي لمنع التحيز أو تسريب المعلومات، مما يوفر تكافؤ الفرص (مبدأ سيادة القانون).

و بالتالي بدون **الحوكمة الإلكترونية**، قد يكون النظام الإلكتروني سريعاً وفعالاً ولكنه قد يفتقر للشفافية، مما يفتح الباب أمام الفساد أو المحسوبية.

الحكومة الإلكترونية توفر السرعة والكفاءة، و**الحوكمة الإلكترونية** توفر الضوابط والشرعية والثقة.

رابعا : قياس نجاح تطبيق الحوكمة الاكترونية

يعد قياس مدى نجاح تطبيق **الحوكمة الإلكترونية** أمراً بالغ الأهمية للتأكد من أن المبادرات الرقمية لا تقتصر على الكفاءة التقنية فحسب، بل تحقق أيضاً أهداف الإدارة الرشيدة (الشفافية، المساءلة، والمشاركة).

يستخدم الباحثون والمؤسسات الدولية (مثل الأمم المتحدة) مجموعة من **مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs)** لقياس هذا النجاح، ويمكن تقسيمها إلى عدة محاور:

1. مؤشرات الأداء المتعلقة بالخدمات والكفاءة (E-Government Metrics)

هذه المؤشرات تركز بشكل أكبر على جانب "الحكومة الإلكترونية" وتمثل الأساس الذي تُبنى عليه الحوكمة:

- **معدل استخدام الخدمات الإلكترونية:** نسبة المواطنين أو المستفيدين الذين يستخدمون المنصات الرقمية مقارنة بالقنوات التقليدية.
- **رضا المستخدمين:** قياس مدى سهولة استخدام المنصات (Usability) وجودة الخدمات المقدمة.
- **الكفاءة التشغيلية:** مؤشرات مثل تقليل زمن إنجاز المعاملات، وخفض التكاليف التشغيلية بفضل الأتمتة.
- **موثوقية النظام:** قياس جاهزية النظام واستمرارية عمله (System Uptime) وسرعة الاستجابة.

2. مؤشرات الأداء المتعلقة بالشفافية والمساءلة (E-Governance Metrics)

هذه هي المؤشرات الجوهرية للحوكمة الإلكترونية التي تقيس التغيير النوعي في ممارسة السلطة:

- **مؤشر توفر المعلومات:** مدى توفر البيانات والمعلومات الحكومية أو المؤسسية الأساسية للجمهور عبر الإنترنت (بيانات مالية، ميزانيات، نتائج مناقصات).
- **قابلية التدقيق والمساءلة:** وجود آليات رقمية لتتبع القرارات الإدارية، وتحديد المسؤوليات بشكل واضح، وتسهيل عمليات المراجعة والتدقيق الخارجي.
- **مؤشرات مكافحة الفساد:** يمكن أن تشمل انخفاض عدد شكاوى الفساد المبلغ عنها رقمياً، أو تحسن ترتيب الدولة في المؤشرات الدولية المتعلقة بالشفافية.

3.مؤشرات الأداء المتعلقة بالمشاركة والشمولية(E-Participation Metrics)

تقيس هذه المؤشرات مدى نجاح المؤسسة في بناء الثقة وإشراك أصحاب المصلحة:

- **معدل المشاركة في الاستبيانات والمنتديات:** عدد المواطنين الذين يشاركون بآرائهم في صنع السياسات أو تقييم الخدمات عبر المنصات المخصصة لذلك.
- **مؤشر الشمول الرقمي (Digital Inclusion):** قياس الفجوة الرقمية (Digital Divide) والتأكد من أن جميع فئات المجتمع، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو دخلهم أو مستوى تعليمهم، يستطيعون الوصول إلى الخدمات والمشاركة.
- **بناء الثقة:** إجراء مسوح دورية لقياس مستوى الثقة العام في المؤسسات الحكومية أو الأكاديمية بعد تطبيق أنظمة الحوكمة الإلكترونية.

على المستوى الدولي، يعد **مؤشر الأمم المتحدة لتنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI)** أحد أهم الأدوات التي تقيس تطور الحكومات في هذا المجال، حيث يأخذ بعين الاعتبار نطاق الخدمات عبر الإنترنت، والبنية التحتية للاتصالات، ورأس المال البشري.

باختصار، القياس الفعال للحوكمة الإلكترونية يتطلب الانتقال من مجرد عدّ "عدد الخدمات المقدمة إلكترونياً" إلى تقييم "الأثر" الناتج على الشفافية والمساءلة والثقة العامة.

أهداف الحوكمة الإلكترونية : يمكن تحديد أهداف الحوكمة الإلكترونية فيما يلي :

تسعى الحوكمة من خلال اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات إلى تسهيل وتدعيم ديناميكية العمل الداخلي للمؤسسات من خلال تشجيع تفاعلاتها، وتحسين سيرورة اتخاذ القرارات ومشاركتها للمواطنين، تؤدي إلى الرشادة في تيسير الخدمات العمومية لفائدة مختلف الأعوان العمومية الخاصة والمواطنين، وتتعدى الحدود الجغرافية.

-توفير أحسن المعلومات وتقديم أجود الخدمات.

-تحقيق الشفافية بهدف التقليل والحد من الفساد، وتعزيز المصداقية والمسؤوليات السياسية .

-تعزيز الممارسات الديمقراطية من خلال المشاركة والتشاور مع تبادل المعلومات مع المواطنين والشركات أو الإدارات الحكومية الأخرى .

-تسليم أسرع وأكثر كفاءة للخدمات العامة .

- والحد من التكاليف وزيادة الإيرادات و تحسين الكفاءة الداخلية.

- اعادة هيكله العمليات الإدارية وتحسين نوعية الخدمات .

اثار الحوكمة الإلكترونية على الجانب المالي للدولة

- رفع كفاءة الاداء المالي للجهات الإدارية

-مساعدة الدولة على تحصيل الضرائب بطريقة منظمة و القضاء على التهرب الضريبي . - استغلال الموارد المالية بطريقة مثلى مما يؤدي الى ترشيد الانفاق العام في ادارة المخططات المالية.